عادل بوزيد – جامعة تونس

ملخص المقال:

يتناول البحث الفعل المقاولي السياحي بالساحل التونسي من منظور سوسيولوجي من خلال تفحّص طبيعة تمثلات الباعث السياحي التونسي للمؤسسة السياحية التي تميزت بكثير من الارتجالية و الضبابية مما اثّر على كيفية إدارة المؤسسة السياحية و خصوصية ثقافة التنظيم و التسيير داخلها وانتهاء بدور المؤسسة السياحية في المجال الاقتصادي و السياحي والثقافي. و لعل أهم ما انتهينا إليه من نتائج يفيد بان الفعل المقاولي السياحي بتونس كانت تداعياته الاقتصادية ثابتة وواضحة للعيان ،لكن تغليب البعد الاقتصادي في الذهنية المقاولية اثّر على بقية الأبعاد الأخرى و اتسم بكثير من الضبابية و العفوية و الارتجال مما أفقده ما يعرف بالخصوصية و الهوية المهنية، و جعل من فكرة المقاولة باعتبارها خلق و تجديد وإنتاجا لمجموعة من القيم و الأخلاق مسألة لا تزال مبتورة من حيث التغلغل الذهني والممارسة الميدانية، بما يجعل من الفعل السياحي ينحو إلى التصنيف المؤسسي الذي يهدف فقط إلى إنتاج مجموعة من الخدمات و تسويقها، وقد كشفت طبيعة تمثلات الباعثين السياحيين ان الباعث السياحي التونسي يعيش أزمة ذات و أزمة مكانة اجتماعية مما يجعله ينظر إلى مشروعه السياحي باعتباره انجازا تفاخريا أكثر فأكثر.

Résumé :

Cette recherche traite l'action entrepreneuriale touristique au sahel tunisien suivant une vision sociologique afin de comprendre la nature de la représentation du promoteur touristique vis-à-vis l'entreprise touristique, c'est avérer que cette représentation caractérisé avec beaucoup d'improvisation, celle qui influence la façon de gérer l'entreprise et surtout la culture organisationnelle.

Les conclusions de cette recherche ont montré que les promoteurs touristiques donne un rôle beaucoup plus économique et matériel que touristique pour leurs entreprises, et à travers cette tendance il ya une presque absence de l'identité professionnelle au sein de l'entreprise touristique. Cette résultats nous amène à montré qu'on ne peut pas classé l'action touristique comme action entrepreneuriale mais c'est une action institutionnelle juste pour créer des services à vendre .

تمهيد:

لا تزال مقولة التنمية تلقي بضلالها على العديد من الأبحاث و الدراسات من مختلف الاختصاصات، ولئن اختلفت زوايا التحليل والقراءة لمنوال التنمية المرجو، فإن الثابت أن المنوال المثالي للتنمية ذلك الذي يتوفر فيه جانب الخصوصية والمحلية مقارنة ببقية التجارب الأخرى ،بمعنى أن الفعل التنموي يستمد بالضرورة من طبيعة الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي المعيش بعيدا عن نهج الإسقاط والتعسّف فضلا عن التمشي الرصين والمرحلي، واستيعابا وتوظيفا لكل الفاعلين الاجتماعيين وكل المناطق والجهات، ولكن قد يختلف البعض في رسم ملامح وتمشيات الفعل التنموي فهناك من يعتبره انه فعل ينطلق من المستوى الوطني ثم يأخذ في الانتشار والتوسّع والامتداد إلى المستوى المحلي بينما يعتبر البعض الآخر أن الفعل التنموي المنظّم والحقيقي هو ذلك الذي ينطلق من المستوى المحلي ومن رحم القوى الشعبية الحيّة واستنادا إلى خصوصية كل الجهات والمناطق وصولا إلى تكامل وتوازن على المستوى الوطني. ضمن هذا السياق نطرح الفعل السياحي بالساحل التونسي كمثال للتنمية المحلية.فما المقصود بالتنمية المحلية؟ وما هي خصوصية تجربة الفعل السياحي بالساحل وإلى أي مدى أثّر على المنوال الوطني للتنمية؟

1- في مدلول المجتمع المحلي والتنمية المحلية:

أ- المجتمع المحلي:

إن إدراجنا لمقولة المجتمع المحلي ضمن هذا السياق يعزى إلى كون فكرة التنمية المحلية لم تكن لتظهر وتتبلور ما لم تستبق بفكرة المجتمع المحلي مثلما أن طرح مسألة التنمية المحلية دون التطرّق إلى فكرة المجتمع المحلي تبقى عملية مبتورة ومبهمة، وعموما يذهب بالقول روّاد هذه الفكرة أن المجتمع المحلي ظاهرة أخلاقية روحية تعبّر عن الشعور بالهوية والوحدة والانتماء للجماعة والانغماس من جانب الفرد في الجماعة ومن ثم يشير مفهوم المجتمع المحلي إلى حالة يحدد فيها الإنسان نفسه مرتبطا وبشدة في نسيج العلاقات المباشرة مع غيره من الأفراد في مقابل المجتمع الكلي أو الجماعي الذي يشير إلى حالة تنعدم فيها مثل هذه الروابط وتؤدي بالفرد إلى مزيد من الإحباط والعزلة والاغتراب، ويعتبر بعض علماء الاجتماع أن بروز مفهوم المجتمع المحلي هو تعبير عن الاشتراك في الرغبات والتوحّد في المشاعر والاشتراك في الأهداف في مقابل المجتمع الكلي الذي يعبّر عن الاغتراب والانفصال العاطفي وفردية الاهتمامات والمصالح واللاانتمائية، ويعتبر عالم الاجتماع روبرت نسبت R . Nisbet أن أهم ما يجب الاهتمام به في علم الاجتماع هو موضوع المجتمع المحلي وأن ما يدعّم هذه الحاجة في نظره أن الظروف السائدة والأحوال المسيطرة على المجتمع الحديث لا توفّر للفرد شعورا بالأمن والرضا والإشباع ،ففي الوقت الذي تستطيع فيه الدولة الحديثة بتنظيماتها الأكثر تعقيدا والأكثر بيروقراطية أن توفر للفرد عجائب كثيرة ومنجزات متعددة في مجال السياسة والتعليم والإنتاج ووسائل الاتصال أو أن تثير فيه الاهتمام بقضايا مجتمعية كبرى كالحروب والثورات والجهاد، تبتعد في الحقيقة عن المعاني المستقرّة في النفس البشرية وتعجز بالتالي عن الوفاء بالحاجات الإنسانية كالحاجة إلى الاعتراف والتقدير والانتماء والأمن ولذلك يصبح البديل الوحيد لتفشي ظاهرة الاغتراب وفقدان المعايير في المجتمع هو الرجوع إلى المجتمع المحلي لأنه يستجيب ويدعّم الحاجات الأساسية للإنسان، وبسحب هذا التأويل على النسيج الاجتماعي التونسي وليس بالضرورة تزامنا مع ثورة14 جانفي 2011 وإنما قبل هذا التاريخ نجده ينطوي على كثير من الواقعية والمعقولية بدليل أن المجتمع الكلي أو الجماعي التونسي أضحى فعلا عاجزا عن استيعاب كل

أجزائه، وعبثا حاولت الدولة الوخنية الفتية عشية الاستقلال تكسير البنيات الاجتماعية التقليدية واجتثاث فكرة القبلية والجهوية من الذهنية المجتمعية لكن دون جدوى ،بل بالعكس ضلت هذه الإيديولوجيات تنمو وتمتد عبر التاريخ بمفعول الإقصاء والتهميش الذي تلقاه بعض المناخق والجهات من قبل المجتمع الكلي أو بالأحرى الدولة، ودليل ذلك ما أنتجته ثورة 14 جانفي 2011من نعرات جهوية وقبلية أدخلت المجتمع في زوبعة من الفتن والضغائن، وبالتالي ارتداد إلى المستوى الجهوي والمحلي إلى حد تبلور نوع من العدوانية للمجتمع الكلي والجماعي بما دفع الأفراد إلى اللجوء إلى المجتمع المحلي أين تتوفر فيه عناصر التشابه والتماثل أكثر وربما يتيح الشعور بالرضا والإشباع. لذلك يعرّف المجتمع المحلي بكونه جماعة فعلية من الأفراد تتميّز بعلاقات المواجهة المباشرة والتي يسهل فيها مثول الآخرين لأي فرد فيها والتي يشارك فيها كل فرد بإيجابية في الحياة اليومية بنوع من الألفة والمودة ، مثلما أن هذا المجتمع هو وحدة ذات تنظيم اجتماعي ومكاني معيّن تنشأ خلال عملية المشاركة في مكان محددة بهدف السكن أو الإقامة أو المعيشة وبهدف انجاز الأنشطة التي تقابل الاحتياجات العامة الناجمة عن الاشتراك في هذا المكان من خلال تدعيم أشكال الفعل الاجتماعي، ويبدو أن تغلغل فكرة المجتمع المحلي في الذهنية المجتمعية دفعت ولا تزال بالفاعلين الاجتماعيين إلى الانصراف إلى خدمة وتنمية مناخقهم وجهاتهم المحلية فبأي معنى تطرح فكرة التنمية المحلية؟

ب- التنمية المحلية:

تمثل التنمية المحلية المحرار المركزي لإشكالية وإستراتيجية التنمية الوخنية بصرف النظر عن النمط الاقتصادي والسياسي المنتهج، بما يعني أن التنمية الجهوية والمحلية هي المحدد والمقيّم للمجال الوخني للتنمية مثلما أنها هي التي تقف وراء نسق النمو والإنتاج والمنافسة بالنسبة للاقتصاد الوخني وكذا بالنسبة للتوازن و التكامل و الاندماج بين الجهات و المناخق، و قبل التوغّل في مدلول المحلي للتنمية و أبعاده من المفيد و المنهجي التطرّق إلى معنى التنمية عامة،حيث يتفق معظم الباحثين على أنها تنطوي على مجموعة من الأفعال التي تطمح إلى تلبية الحاجيات الأساسية و الثانوية ،المادية و الثقافية للأفراد و الجماعات و التي تطال مجموعة من المرافق من سكن وتشغيل و صحة و تعليم و ممارسة ثقافية و مشاركة فاعلة في الحياة

الاجتماعية بطريقة يكون فيها الإنسان محور العملية التنموية وتأكيدا لهذا التوجّه يعرّفها آلان توران على أنها مجموعة من الأفعال التي تمكّن الجماعة من الانتقال من نمط مجتمعي إلى نمط آخر متطوّر أكثر مشاركة و تدخلا من قبل أفراد المجتمع بينما يعتبر المفكّر الاقتصادي Perroux التنمية عملية تكامل للتحولات الذهنية و الاجتماعية لجماعة ما بما يجعلها قادرة على مراكمة منتجها الحقيقي الجملي كميا و بصفة مستدامة، في مقابل هذا الطرح لمعنى التنمية الوخني هل يشكّل المفهوم المحلي للتنمية مفهوما مضادا للوخني أو المركزي؟ أم انه بعدا جديدا تكميليا؟ يبدو من خلال العديد من الأبحاث التي اشتغلت على مسألة المحلي في التنمية ولاسيما منها تلك التي اهتمت بالعالم العربي اعتبرت أن المفهوم المحلي للتنمية شكّل بمثابة الثورة الهادئة في علاقة بالنسق العالمي للتنمية الذي لم يلغي المفهوم الوخني و إنما ظل هذا الأخير يلعب دور الوسيط ما بين المحلي و العالمي، بينما المحوري والأساسي أن بروز فكرة المحلي يبقى رهين وجود فاعلين جدد على الساحة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية الحاملين للواء التقدم عبر استراتيجية تهدف إلى توسيع نطاق نشاخهم وفاعليتهم، ويكون أيضا رهين تمثل قوي من هؤلاء لمقولات مثل الانتماء و الأرض و التاريخ والثقافة و الحمى المحلي عامة، وعموما تعرّف التنمية المحلية بأنها عبارة عن مسار مبادراتي وتلقائي من جانب فاعلين ينتمون إلى تجمع عمراني ضمن مجال حموي محدد يهدفون من وراء ذلك إلى المساهمة في الحركية التنموية الوخنية الشاملة و قد يكون ذلك في شكل فائض قيمة اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي أو فضائي، فهي بالتالي منتج له مواصفات وخنية شاملة لكنه نابع ومبني ضمن مجال حموي ضيّق وبتعبير أدق هي مقاربة خوعية ترتكز على المجال المحلي الضيّق و تعتقد أن التنمية الحقيقية إنما هي تلك التي تنطلق من المستوى القاعدي موظفة بذلك كل الإمكانيات المحلية و الموارد الخصوصية و القيم الثقافية الذاتية التي تدعو إلى التعاون و التضامن و غيرها، و معارضة في ذلك فكرة المركزية والمحورية التي تعد من أهم أسباب نشوء فكرة التنمية المحلية في المجتمعات الغربية في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، بما يجعل المقاربة المحلية للتنمية بمثابة البديل في مواجهة السياسات الشمولية والكليانية التي تنتهجها الدول و الحكومات فيما يتعلق بمنوال التنمية،أو ربما هي ردة فعل من جانب الفاعلين الاجتماعيين المحليين بغية إحداث نوع من التوازن الجهوي، و إبراز قيمة المجال المحلي و خصوصيته في المسار التنموي برمّته، ولكن قد تحصل المبادرة المحلية

للتنمية بالاشتراك و التوافق مابين الدولة و الفاعلين الاجتماعيين للتنمية أو بالتحديد بإعاز من الدولة لحفز همم المستثمرين و ترسيخ روح المبادرة و ثقافة المنافسة و عقلية الربح و هذا ربما ما يتماشى و تجربة الفعل السياحي بالساحل التونسي فما هي حقيقة هذا الفعل التنموي المحلي ؟

2- في المجال المحلي الساحلي:

أ- الفعل السياحي بالساحل و أهمية الحراك المتولّد عنه: شكّل المجال المحلي الساحلي القطب السياحي الأول في البلاد و هو الذي دفع بالسوق السياحية التونسية إلى أن تختص في منتج سياحي شاخئي نتيجة ما شهده هذا المجال من انفجار سياحي شاخئي في فترة السبعينات والثمانينات والتسعينيات خاصة من القرن العشرين،على أن هذا الحظوة التي حظيت بها جهة الساحل فيما يتعلق بالنشاط السياحي تعزى إلى اعتبارات تاريخية ومناخية وثقافية واجتماعية بوأتها بان تتصدّر الاستثمارات السياحية عشية الاستقلال، لكن تعزى هذه الحظوة المبالغة إلى الإرادة السياسية الجامحة للنهوض بهذه المنطقة المحلية.فلا غرابة أن يحظى الساحل بعطف واهتمام كبيرين، لاسيما و أن سكان الساحل ساهموا مساهمة فعالة في تأسيس حزب الدستور الجديد و شاركوا فعليا في حركة التحرير ثم في تسيير دفة الحكم بعد الاستقلال، ناهيك أن رئيس الجمهورية والوزير الأول ومعظم الوزراء والإخارات العليا لاسيما في السنوات الأولى من الاستقلال كانوا أصيلي جهة الساحل عموما، كان تدخل الدولة بصفة مباشرة باعتبارها الباعث السياحي الأول وغير مباشرة عبر التشجيع المتواصل لأبناء الجهة والتونسيين الآخرين وكذلك الأجانب من أثرياء دول الخليج، خاصة من الكويت والسعودية للاستثمار في السياحة بجهة الساحل.

وهكذا يتبن وأن الخصوصية التاريخية النادرة والأرضية الاقتصادية الخصبة لمنطقة الساحل كل ذلك، إذا أضفن إليه مجموعة سكانية متجانسة ومتقاربة متحفزة لكل أشكال العمل والاجتهاد ومستوعبة لكل متطلبات التقدم تتميز بروح المجازفة والمبادرة راسخة القدم في أصولها، ووراء كل هذه الإمكانات إرادة سياسية متحمّسة جعل من منطقة الساحل التونسي تعيش دوما على وقع ديناميكية سريعة ومتواصلة ومنطقة جذب إلى اليوم.

وغني عن البيان أن تركيز العديد من المؤسسات السياحية بجهة الساحل كان قد خلق حركات النزوح التي نشطت كثيرا من الأرياف باتجاه المدن الساحلية، مما أضفى على هذه المدن ديناميكية حضرية وتجارية وصناعية، وشكل أحياء ومنشآت موازية للمنشآت السياحية لتلبية حاجيات القطاع السياحي من السلع والخدمات، وبالتالي حمل القطاع السياحي الحل الأنسب لمشكل البطالة، وتدريجيا بوأ النشاط السياحي ومعه الصناعي منطقة الساحل بأن تكون على الدوام قبلة النازحين من كل جهات الجمهورية بحثا عن موارد الرزق والمرافق الضرورية، فكانوا أن وجدوا في ربوع الساحل ضالتهم من حيث الشغل والمرافق الضرورية وقد مكّن القطاع السياحي من التخفيض من نسبة البطالة ليس على مستوى جهة الساحل فحسب، وإنما على المستوى الوخني عامة مثلما مكّن من تحسين الدخل السنوي وتحسين نمط عيش المواخن وتوفير جودة الحياة المطلوبة، على أن كل هذه الامتيازات الحضرية لم تكن لتتوفر على الأقل بالسرعة المرجوّة لو لم يكن النشاط السياحي واقع الحال ممكنا، لأن تنامي النشاط السياحي بالساحل كان يفوق مرتين النسق العام في الجمهورية ككل و هذا ما تدل عليه الإحصائيات في سنوات الاستقلال الأولى وذلك في مستوى حجم الاستثمارات أو عدد الليالي السياحية المقضاة وكذلك حجم المبيعات، و عشية اعتماد الدولة التونسية سياسة المخططات التنموية و انطلاقا من المخطط الأول (1962- 1964) كانت حصة السياحة ضمن هذا المخطط بارزة، بجهة الساحل تجسدت في إقامة مؤسستين بالمنستير هما نزل الاسبلاناد و قصر صقانس و مؤسستين بسوسة هما نزل بوجعفر و نزل الرياض، وفي نهاية هذا المخطط أظهرت الإحصائيات بما لا يدع مجالا للشك مدى وجاهة و صحة الاختيار لمنطقة الساحل لتكون بوابة البلاد التونسية للسياحة، بدليل ما تحقق من 143.000 ليلة سياحية وحجم مبيعات بلغ 1.094000 مليون دينار بالنسبة لجهة الساحل وقد كان هذا كافيا لإحداث منعرج حاسم في الاستثمارات السياحية في ربوع الساحل من قبل الخواص لما وجدوه من تشجيع سواء من قبل الدولة أو المؤسسات المالية، وهو الرهان الذي عملت من أجله الدولة لإقناع الخواص بغية الاستثمار والمجازفة وبذلك تحولت مساهمة الدولة في الاستثمارات السياحية من 90٪ سنة 1962 إلى 10٪فقط سنة 1971 وفي المقابل ارتفعت مساهمة الخواص لتحتل مكانة الدولة سابقا، ولعل أبرز ما تختص به الاستثمارات السياحية بالساحل كون الباعثين في معظمهم أصيلي الجهة وتحدوهم الرغبة في الرفع من مستوى

المنطقة والارتقاء في السلم الاجتماعي، مثلما يعزى الحماس الفياض والانخراط التام واللامشروط ضمن خيارات الدولة لبعض الباعثين الأوائل إلى ما يكنونه من محبة واحترام وبالتالي اعترافا بالجميل إلى ابن الجهة " المجاهد الأكبر " الزعيم الحبيب بورقيبة، وهذا لامسناه في الحقيقة من خلال المقابلات التي قمنا بها مع الباعثين السياحيين ومنذ ذلك الحين شهدت السياحة التونسية عامة والساحلية خاصة انفجارا حقيقيا من حيث عدد المؤسسات السياحية والليالي السياحية وخاصة حجم العائدات، وقد استطاع الساحل التونسي أن يظهر منتجا سياحيا فريدا أصبحت فيما بعد تختص به البلاد التونسية تمثل في السياحة الشاخئية، إن كل هذه المعطيات ظلت عبر التاريخ ترغّب في الساحل وتحفّز السياح من كل حدب وصوب بأن يأتوا ليستمتعوا بكل ما جادت به الطبيعة، وكان من الطبيعي أن تنتبه سلطة الإشراف إلى أهمية السياحة الشاخئية وتجعل منها خصوصية السياحة التونسية في المخطط الرابع بتهيئة مناخق سياحية أخرى وتدعيم المناخق التقليدية، وكان أن أدخلت منطقة المهدية ضمن هذه المخطط حيز التهيئة و الاستغلال وقد تميز أبناء الساحل دوما بالقدرة على المجازفة والمبادرة لا سيما فيم يتعلق بالمقاولة السياحية التي كانت الطريق الأسرع، والأسهل لتكوين الثروة والرقي الاجتماعي وفي كل مرة كانت الدولة لا تتوانى عن تشجيع الباعثين ودفعهم باتجاه هذا الخيار الاستراتيجي السياسي – الاقتصادي وقد استطاع الباحث الفرنسي Miossec من تأكيد هذا الخيار عقب دراسته الميدانية لمكانة السياحة في تونس عندما أثبت أن أصيلي الساحل استأثروا بنسبة 39.67 ٪ من جملة الاستثمارات السياحية في البلاد التونسية ورغم أن القطاع السياحي معروف بهشاشته وتأثره بكل الأحداث المحلية والعالمية، ورغم الأزمة التي عرفتها السياحة الدولية في السبعينات من القرن الماضي، فإن الإحصائيات تبرز عدم تأثر جهة الساحل بل كانت تشهد نفس التدفق من حيث عدد المؤسسات السياحية وعدد السياح فكان الحراك الاجتماعي الذي يشهده الساحل يستند بالأساس إلى النشاط السياحي حيث كانت تداعياته على مختلف الأصعدة والمجالات لا فقط على المستوى المحلي وإنما خال المستوى الوخني لعل أبرزها قطاع التشغيل و اليد العاملة والملاحظ أن اليد العاملة المشتغلة بالقطاع السياحي معظمها من أصول محلية أو جهوية، بل إن حجم اليد العاملة الساحلية في السياحة يتعدى جهة الساحل ليشمل جهات الجمهورية الأخرى.وعموما، فإن اليد العاملة الساحلية في المجال السياحي مثلت في بداية

الثمانينات 4/5 اليد العاملة السياحية الجملية في تونس، وهذا يمكن أن يعزى إلى عوامل عدة من بينها، أن أبناء الساحل منفتحون من أول التاريخ على العديد من الشعوب والحضارات الأخرى - بل و زادتهم السياحة تفتحا و تحضرا- وجاهزية للتعامل و التواصل ضمن أي مجال مهني، فضلا عن تميزهم من حيث المستوى التعليمي عن بقية الجهات الأخرى و قدرتهم على استيعاب وحذق أي مجال مهني أو تقني جديد. كما يمكن أن يعزى عدم تواجد أبناء الجهات الأخرى في القطاع السياحي بشكل واضح ربما إلى خشية عائلاتهم من مغبة انحرافهم الأخلاقي لما يعتري القطاع السياحي من مواد استهلاكية محظورة دينيا واجتماعيا، وما يتصل بالخدمة السياحية من سلوكات وممارسات قد تتعارض مع قيمنا وأخلاقياتنا، وهكذا فوجود الساحلي في النشاط السياحي بكثرة لم يكن وليد الصدفة وإنما ترسخ هذا النشاط المهني ضمن الذهنية العامة لا سيما لدى الأجيال الصاعدة بحكم تواتره في المنطقة و توفر الأرضية الاجتماعية الملائمة لتقبله. و بازدهار النشاط السياحي في المنطقة ازدهرت العديد من القطاعات الأخرى وارتقت عائلات عديدة في السلم الاجتماعي و يبقى الحراك الاجتماعي الأبرز والمضاعف بجهة الساحل وذلك في تقدير الجغرافي رضا لامين ذلك الذي استهدف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، حيث التحوّل من أنماط إنتاجية ما قبل رأسمالية تتسم بالموسمية وخاصة بتعاقب فصول الزيتون، باتجاه أنماط إنتاجية رأسمالية تطغى عليها الأنشطة الصناعية و السياحية و التجارية، والحقيقة أن عدد القطاعات التي تتمفصل وقطاع السياحة كبير و يصعب حصرها، لكن الثابت أن التحضّر المتولّد عن الفعل السياحي كان على غاية من الشدة فكانت له تأثيرات سلبية وخطيرة أحيانا من أخطرها مسألة الاستحواذ العقاري على المساحات الزراعية والأراضي الفلاحية بصفة اختيارية أو قسرية، و دفع المتساكنين إلى التخلي على الأنشطة الفلاحية وخاصة الشباب لما يعتريه هذا القطاع من تعب و إرهاق، و الالتحاق بقطاع الخدمات سواء في المجال السياحي مباشرة أو بأحد القطاعات التي تتمفصل معه. و هو ما من شأنه أن يؤثر على التوزيع القطاعي لليد العاملة النشيطة. وأمام ارتفاع الكثافة السكانية وشدة التحضر يقول **محمد الجديدي** "*و حتى المساحات الزراعية المتبقية كيفما كانت داخل البلدية مآلها الانقراض تحت وخأة الزحف الحضري، مما يزيد في حدة البور الاجتماعي بل و أيضا يؤدي إلى انعكاسات سيئة على التوازن البيئي*" فعدم احترام التوازن الهيكلي للمجتمع يؤثر تأثيرا عميقا على بنية المجتمع

لأن كل مجموعة اجتماعية سواء كانت جهة أو دولة تختص بتركيبة إيديولوجية و ثقافية ودينية تسجل مع نمط نمو اقتصادي معيّن. وفي هذا السياق أثبتت بعض الدراسات الميدانية بالجهة أن الانعكاس السلبي الأهم للسياحة بالجهة، وحسب وجهة نظر الفئات الاجتماعية التي جاهرت باستيائها من السياحة هو تغيّر سلوك بعض الشبان الذين ينبهرون بصورة النزل الرفيعة و هيبتها فينقطعون عن الدراسة مبكرا ويتوجهون للعمل في النزل ولو بأجور ضعيفة وذلك في ظروف صعبة و هكذا فإن ما نتبينه أن الحراك الاجتماعي المتولّد عن النشاط السياحي بجهة الساحل كان على غاية من العمق و الهيكلية، غير أنه لم يخلو من التداعيات السلبية جراء عدم الاستشراف الجيّد والشامل لمستقبل الفعل السياحي.فجيّد أن تتوفر مواخن الشغل وأن تكون العائدات في مستوى الآمال، و أن تنعم الأفراد و الجماعات بمرافق الحياة الحضرية و رغد العيش، لكن لا أن يكون كل ذلك على حساب توازن المجتمع الثقافي والاقتصادي والبيئي .

ب- خيبة النموذج المقاولي السياحي بالساحل التونسي:

إن تاريخ المقاولة عامة في الساحل يمتد إلى ماض بعيد، غير أن المقاولة بمفهومها الحديث المتمثل في القدرة على خلق و إنشاء التنظيمات العلمية كان حديثا نسبيا. و عموما، فإن اجتماعية الساحل كانت تنطوي على مقومات ثقافة المقاولة، و دليل ذلك أنه بمجرّد أن اتخذت الدولة عشية الاستقلال من السياحة خيارا استراتيجيا لكسب معركة التنمية، انخرخت العديد من الأفراد و الفئات البورجوازية ضمن هذه السياسة تحدوها روح المبادرة و المجازفة و الرغبة في الحظوة والوجاهة والسيادة، فنشطت حركة المقاولة السياحية وتميزت سيرورتها بالتنامي السريع، لأن تمثل الساحلي للفعل المقاولي فيما يبدو يستند إلى عوامل عائلية واجتماعية ونفسية بالأساس،بدليل أن معظم المؤسسات السياحية تعود ملكيتها إلى أصول ساحلية. فالساحلي يتصف بتمثل قوى لمقولة الانتماء الاجتماعي، و في هذا السياق يصبح التشابه واردا جدا ما بين الفعل المقاولي الصفاقسي حسب دراسة Denieul والفعل المقاولي الساحلي. فكما هو الشأن للمجتمع الصفاقسي، تسيطر على المجتمع المحلي الساحلي رمزية الأرض والمحلي و هي أخلاقيات تستمد جذورها من الأخلاق الدينية الإسلامية، التي لها تأثير كبير على الحياة الاقتصادية و تؤكد تفوقها في كل مرة على الأخلاق الإيديولوجية و السياسية الأخرى. وهكذا

فالمراد بالبيان أن الظاهرة المقاولية في الساحل لم تبدأ مع النشاط السياحي و إنما تنطوي على ارث دسم و متنوع ما بين النشاط الفلاحي و التجاري و الصناعي مما ولّد أرضية مقاولية، ناهيك و أن خصوصية الفعل المقاولي الساحلي تكمن في قدرته على الاستثمار في مجالات اقتصادية مختلفة.وعلى عكس بعض جهات الجمهورية فإن المقاول الساحلي استطاع أن يوجد ذلك الانسجام مابين النشاط السياحي والنشاط الصناعي خاصة،بدليل أن معظم المقاولين السياحيين اليوم تميزت أنشطتهم المقاولية بالتنوع على أن روّاد المقاولة السياحية الأوائل لم يكن مجال استثمارهم الأول السياحة، والمفيد أن النسيج المقاولي الساحلي بما هو منظومة ثقافية ترسّخت في الذهنية العامة للمجتمع الساحلي، و ظل هذا النسيج امتدادا للعديد من الأجيال عبر وراثة الأبناء المؤسسات والشركات عن الآباء و مواصلة مسيرة المقاولة، فالإرث العائلي يلعب دوره في تكوين وتطوير و إعادة إنتاج المقاولة . و يمكن أن يعزى نجاح المقاول الساحلي إلى الدعم القوي من السلطة السياسية، و إلى نوعية العلاقات و الاستراتيجيات التي ينسجها المقاول ذات البعد الزبوني و الولائي أي تلك العلاقات التي تستند إلى التبعية والمصلحية بعيدا عن الأخر الرسمية العقلانية، و هي التي تنطوي عليها المقاربة الاستزلامية فنجاح المشاريع وصعود الباعثين الجدد يعود بالأساس إلى الاستراتيجيات التي تمر حتما بالشبكات المحلية والوخنية للعلاقات الاجتماعية- السياسية ذلك أنه من العوامل البارزة و القوية التي جعلت من البورجوازية الساحلية فئة مقاولية، تلك المتمثلة في الدعم الكبير و المتواصل من قبل الدولة لها. و قد شكلت حقبة السبعينات من القرن الماضي المنعرج الحاسم بامتياز للفعل المقاولي السياحي الساحلي، و التي تزامنت في الآن نفسه مع تصاعد الايديولوجيا الرأسمالية التي تفترض أن تنمية رأس المال مرتبطة بالاستثمار المنتج و ليس بالاستثمار الترفي و الكمالي.و محصلة القول أن المقاولة السياحية لم تكن واقع الحال ممكنة من أصول ساحلية لو لم تجد أرضية مقاولية سانحة سواء من حيث التسيير و التدبير أو من حيث التمويلات، لا سيما و أن المشاريع السياحية تتطلّب تمويلات باهظة. كما أن المجازفة بالاستثمار ضمن المجال السياحي ليست بالسهلة بالمرة. دون التغاضي كذلك عن دور العوامل الطبيعية و المناخية و خاصة السياسية التي ساهمت في تحويل العديد من الأحلام إلى واقع. كذلك من بين العوامل التي أسست لثقافة المقاولة في الساحل هي بلا شك العامل التعليمي او الدراسي،حيث الثابت أن العائلات الساحلية كثيرا ما تحرص على تعليم أبنائها مهما يكن مستوى دخلها حتى و إن أدى ذلك إلى بيع جزء من ملكيتها العقارية،

لأن الاستثمار يتطلّب حدا أدنى من التعليم و المعرفة. بقي أن ما تحسن الإشارة إليه وفق هذا المستوى أن الاستثمار في المجال السياحي في الساحل عادة لا يكون أولى المبادرات المقاولية بالنسبة لمعظم الباعثين السياحيين، و قد ثبت ذلك من خلال دراسة ميدانية شملت أهم الباعثين السياحيين بالساحل أن الروّاد الأوائل المؤسسون لنواة الفعل المقاولي السياحي معظمهم لم يكن مجال استثمارهم الأول السياحة. و ربما يبرر هذا التمشي المقاولي فيما يبدو بأن المنتج السياحي عامة هو في النهاية استهلاك ترفي تفاخري لم يرتق بعد في المجتمع التونسي إلى استهلاك ضروري حاجي، مما يجعل نشاطه موسميا متقطعا و غير مضمون الربح، فضلا عن كون المشروع السياحي يتطلّب تمويلات ضخمة لذلك عادة ما يقع إرجاؤه إلى ما بعد الخوض في تجارب مقاولية تتصل بقطاعات اقتصادية أخرى بغية اكتساب النضج و الخبرة في مجال المقاولة و بالتالي تحصيل الموارد المالية الكافية. و الملاحظ أن خصوصية أخرى تحسب للنموذج التنموي المقاولي بالساحل تلك المتمثلة في تنوع مجال الاستثمارات و تكملة بعضها للبعض الآخر. فعلى سبيل الذكر لا الحصر تجربة السيد "علي مهني" في مجال المقاولات السياحية بدأت بمجال الدهن حيث كان "علي مهني" حرفيا في الدهن ثم بتنامي رأس المال كون مؤسسة في البناء و الدهن، ثم جاءت بعد ذلك الرغبة في دخول مجال السياحة، بما أن أغلب المنشآت السياحية و الإدارية في بداية الاستقلال كان هو يتولى بناءها. و هو تمش ينم عن تفكير رأسمالي يهدف إلى التخفيض قدر الإمكان من كلفة الإنتاج و استثمار القيمة المضافة في تنمية رأسمال المؤسسة و تحقيق مزيدا من الربح .

وصفوة القول أن القراءة السوسيولوجية للفعل المقاولي في الساحل و ما أنتجه من تنمية التي لم تطل المستوى المحلي فحسب و إنما خالت المستوى الوخني، كشفت حقيقة عن نموذج مقاولي يمكن أن يحتذى به، على اعتبار ما ينطوي عليه من خصوصيات يمكن اختصارها في كونه مستمد من خبيعة التنشئة الاجتماعية و الثقافية المحلية. إذ أن الباعث السياحي كثيرا ما يستثمر ارثه العائلي الاجتماعي الثقافي بما يحتويه من معتقدات وإيديولوجيات و مواقف أخلاقية و سلوكية للتعامل مع مشروع المقاولة. فمجرّد التفكير في إنشاء مقاولة لا ينبع من خبيعة السياق التاريخي و الاجتماعي المعيش لحظة إذن، وإنما وليد تراكم تاريخي اجتماعي ثقافي بالأساس.و تأكيدا لذلك أثبتت العديد من الدراسات أن أصول الباعثين السياحيين جلّها

من أوساط اجتماعية و جغرافية صغيرة بينما استطاعوا أن يكتسبوا ثقافة مقاولية عبر تنشئتهم و تفاعلهم مع الأحداث والوضعيات المحيطة، سواء باستغلال ارثهم العائلي أو عبر الانخراط في الحياة السياسية و الاجتماعية واستغلالها لفائدتهم.

ج-إلى أي مدى حقق الفعل المقاولي السياحي دوره الخصوصي التنموي في الساحل التونسي:

لعلّه من الثابت أن خرج المسألة التنموية بالساحل التونسي يبقى عقيما و أجوف دون خرق القطاع السياحي الذي يشكّل ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد المحلي،لذلك فليس من الاعتباخي و المجاني أن نعتمد ضمن هذه المحاولة الفعل السياحي كنموذج للتنمية المحلية، بغية الوقوف عند أهم الأدوار و النتائج المترتبة عن الفعل السياحي ضمن اجتماعية الساحل و سوف نستند إلى نتائج الدراسة الميدانية السوسيولوجية التي قمنا بها بجهة الساحل بخصوص الباعث السياحي، والحقيقة اننا قبل خرق موضوع السياحة من الوجهة السوسيولوجية خرحنا على أنفسنا العديد من الأسئلة النظرية للتحقق من مدى جدوى ونجاعة خرح الفعل السياحي كموضوع سوسيولوجي،بمعنى هل أن المؤسسة السياحية شكلت حقيقة أدوارا ريادية أثرت في النسيج الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي، حتى تحظى بأن تكون مدار بحث سوسيولوجي ؟ أم أنها كانت مجرّد مؤسسة اقتصادية شأنها شأن بقية المؤسسات الأخرى ؟

بيّنت معظم المعطيات الميدانية أن الفعل السياحي بالساحل التونسي استطاع تاريخيا أن ينحت صورة مميزة Image de marque للسياحة التونسية عامة ضمن المشهد السياحي العالمي تجسّدت باختصار في الوجهة السياحية الشاخئية، الأمر الذي يحيلنا على حقيقة سوسيولوجية مفادها أن الدور السياحي للمؤسسة السياحية بالساحل ثابت أثناء السيرورة التاريخية رغم انحصاره في النمط الشاخئي البحري و دليل ذلك تفضيل الوجهة السياحية التونسية من بين الوجهات السياحية الدولية الأخرى من قبل السائح الأجنبي فقط للتلذذ بشواخئها و بحارها. بالرغم أن الجهود مبذولة باتجاه تنويع المنتج السياحي وإثراء الدور السياحي للمؤسسة السياحية. لكن الصورة الأولية التي خبعت السياحة التونسية بقيت شاخئية، ناهيك أن العرض السياحي إذا ما قدم للسائح دون سياحة شاخئية لا يمكن أن يحقق له الإشباع، وهذه النتيجة دليل واضح على أهمية التمشي المحلي في التنمية عندما تكون له تداعيات ايجابية على

المستوى الوخمي وقد أكدت بعض الدراسات الميدانية الهامة في هذا السياق أن نسبة السياح الذين يأتون فقط لغاية السياحة الشاخئية يصل إلى 55 ٪. لذلك تبدو تداعيات الفعل السياحي واضحة للعيان على جميع مستويات البنية الاجتماعية من ذلك أن حجم الحراك الاجتماعي المتولّد عن الدور المركزي للفعل السياحي بمنطقة الساحل، الذي وان خفت عليه الصبغة الشاخئية، فإنه حقق الاستدامة و أنتج حركية واسعة النطاق و ساهم في تعميم مسألة الرفاه الاجتماعي والارتقاء بمستوى الوعي و التفكير و السلوك. وقد لمسنا إجماعا تاما من جانب المبحوثين حيال الدور التنموي الذي ترتّب عن الفعل السياحي، إذ لا يستطيع أحدا في جهة الساحل إنكار التداعيات الايجابية التي خلفتها المؤسسات السياحية سواء من حيث مواخن الشغل المباشرة وغير المباشرة، والتي جعلت من منطقة الساحل دوما من المناخق الأقل تعرضا لمشاكل مثل البطالة والفقر، أو كذلك من حيث انتشار ما يسمى بالرفاه الاجتماعي المتصل بكل ما يتعلق المرافق الأساسية وتحسين جودة الحياة و أمثلة التهيئة التي شملت أراضي و مناخق و أحياء. كل ذلك كان تحت تأثير انتشار المؤسسات السياحية. و قد أشار في هذا الصدد الجغرافي محمد الجديدي إلى أن نسق النمو السياحي في الساحل كانت سرعته توازي مرتين ما هو كائن في بقية جهات الجمهورية مما مكّنه من تحقيق قرابة ربع أهداف المخطط الرابع للتنمية في فترة السبعينات من القرن الماضي فوقّع التحول الاجتماعي جراء الفعل السياحي ثابت وتداعياته التي لامست كل مجالات الحياة الاجتماعية شاهدة عليه ولا سيما في فترة الثمانينات وخاصة التسعينات من القرن العشرين، عندما بلغت الاستثمارات السياحية ذروتها ووصلت العائدات السياحية أوجها، وتولدت حينها وبمفعول النشاط السياحي في منطقة الساحل منظومة من القيم والسلوكات المستحدثة التي ترغّب في النشاط السياحي سواء كممارسة ترفيهية أو كنشاط مهني ومن الأدوار الخصوصية للمؤسسة السياحية تلك التي تندرج ضمن ترسيخ الممارسة السياحية في النسيج الاجتماعي المحلي، أو ما يعرف بالسياحة الداخلية، فقد بيّنت الدراسة الميدانية أن نسبة انطلاق التونسي باتجاه الممارسة السياحية لا يزال ضعيفا بالنظر إلى ضعف القدرة الشرائية وتنامي الاحتياجات الإنسانية، بينما ظل الباعث السياحي على امتداد المسيرة التاريخية للفعل السياحي يتعامل مع السياحة الداخلية بشكل عشوائي هامشي دون سياسة واضحة و رغبة حقيقية في تنمية وعي التونسي بالممارسة السياحية، إلا في السنوات القليلة الماضية،في ظل

التحولات الاجتماعية المحلية و العالمية و تحديات المشهد السياحي المعولم حيث تنبه إلى ضرورة تفعيل السياحة الداخلية. و قد برهنت الدراسة الميدانية أن أكثر من 75 ٪ عبّروا عن مراهنتهم على السائح التونسي على أن هذه المراهنة تبقى باستمرار محفوفة بكثير من الحذر والمتابعة والتحسيس، لأن ممارسات التونسي لا يزال يكتنفها الكثير من التخلف و التلقائية المفرخة المؤدية إلى الهمجية أحيانا. و في السياق نفسه تبقى الأسعار السياحية المعتمدة للتونسي مقبولة. بقي أن عدم اكتراث التونسي بالسياحة يعزى إلى عدم الوعي الحقيقي بقيمة هذه الممارسة إضافة إلى تعدد المناسبات الاحتفالية التي تستنزف أموالا خائلة قد تمنع التونسي من التفكير أصلا في السياحة و الترفيه.

و على الرغم من ضعف الممارسة السياحية من جانب التونسي فإن المتتبع الرصين لحركية الفعل السياحي واستدامته على امتداد نصف قرن مكّن من إحداث مسارا تنمويا بجهة الساحل نشطت من خلاله جل القطاعات الاقتصادية.

في المقابل يعتبر مجموعة من الباحثين أن التخطيط التنموي للفعل السياحي منذ بداياته لم يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية و الثقافية لذلك أنتج هذا الفعل الكثير من التداعيات السلبية المتعلقة بالمستويين الاجتماعي و الثقافي أو قل بالمنظومة القيمية والمعيارية عامة ويذكر **الدكتور عبد الوهاب بوحديبة** في هذا الصدد *"إن الملاحظ ضمن السياسة السياحية لتونس أن الاعتبارات الاقتصادية هي الوحيدة المأخوذة بعين الاعتبار ضمن الاستثمار والتنمية السياحية بينما تبقى العناصر الإنسانية و الثقافية هامشية ، في حين تبدو الانعكاسات الإنسانية والثقافية للسياحة على المجتمع المحلي ثابتة على مستوى المواقف والقيم والمعتقدات و بالتالي من حيث رؤية العالم ... و باختصار فإن السياحة هي عامل تثاقف في أسوأ حالات المفهوم عندما تكون وسيلة للفساد الأخلاقي"* وذلك من حيث تكريس قيم التحرر و الانعتاق من الضوابط الاجتماعية، وعموما فإن ما يؤاخذ على المؤسسات السياحية أنها مكنت من تعرية بعض الظواهر الاجتماعية التي كانت متوارية مثل ظاهرة الشذوذ الجنسي و التزلف و غيرها.

ملاحظات ختامية:

ما نخلص إليه من خلال تفحّص تجربة الفعل المقاولي السياحي بالساحل أن تداعياته التنموية ثابتة وملموسة سواء على المستوى المحلي أو الوخني من حيث الحركية الاقتصادية التي شملت جل القطاعات أو من حيث مسألة التشغيل المباشرة و غير المباشرة ، غير أن البحث الميداني و المعايشة اليومية لسيرورة تشكّل المقاولة السياحية أظهرا اختلالات عديدة صلب الفعل السياحي من المفيد الإشارة إليها من ذلك أن الفعل السياحي المقاولي باعتباره فعلا تنمويا امتزج بكثير من الضبابية والارتجال مما أفقده ما يعرف بالخصوصية و الهوية المهنية، مما جعل من فكرة المقاولة باعتباره خلق وتجديد وإنتاجا لمجموعة من القيم و الأخلاق مسألة لا تزال مبتورة من حيث التغلغل الذهني والممارسة الميدانية، مما يجعل من الفعل السياحي ينحو الى التصنيف المؤسسي الذي يهدف فقط إلى إنتاج مجموعة من الخدمات و تسويقها، و ربما هذه النتيجة لها ارتباط وثيق بشخصية الباعث السياحي و سيرته الذاتية لأنه تبيّن من خلال العديد من الأمثلة أن هذا الباعث يعيش أزمة ذات و أزمة مكانة اجتماعية مما يجعله ينظر إلى مشروعه السياحي على انه انجاز تفاخري هيبوي يحقق له الحظوة و الوجاهة ،و الملاحظ أن هذا القصور في مستوى الفعل المقاولي قد عوّض في الكثير من الحالات ، بقدرة الباعث السياحي على إقامة شبكة من العلاقات الاجتماعية والسياسية لخدمة مشروعه السياحي ناهيك أن المشاركة السياسية والاجتماعية تبدو لبعض الباعثين السياحيين جزء لا يتجزأ من مشروع المقاولة، و هذا ما يجعل من الفعل السياحي موضوعا سوسيولوجيا بامتياز.

قائمـــــة المراجـــــع

المراجع العربية:

1- السيد عبد العاخي السيد،"**الإنسان و البيئة**"، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،.1983

2- عادل بوزيد، **المؤسسة السياحية في الساحل التونسي :التمثلات و الثقافة والأدوار: الباعثون السياحيون مثالا تطبيقيا**،أخروحة الدكتوراه في علم الاجتماع،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية تونس 2010.

3- محمد شلغمي، **السياحة و التنمية في المنستير، أخروحة الدراسات المعمقة في الجغرافيا**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس،.2001

4- نور الدين ستهم، **السياحة في تونس**، تونس ، سيراس للنشر، 1994.

المراجع الفرنسية:

1- Bouhdiba (A.), Raisons d'être, Cahier de Cérès, Série Sociologique, Tunis 1980.
2-Denieul(P.N), Les entrepreneurs du développements : l'ethno industrialisation (la dynamique de Sfax), Paris, éd. L'Harmattan, 1992.
3- Groupe de recherche, Etude du plan directeur de développement du tourisme en République Tunisienne: esquisse du rapport final, 2002.
4- Jedidi (M.), Développement économique et social et espace urbain dans le sahel tunisien depuis l'indépendance, Thèse de Doctorat D'Etat es-letrres et sciences humaines (Geographie), Université de Paris VII, 1983.
5-Lamine (R.), Les citadins du sahel central : les mutations socio-spatiales vers la citadinité, Thèse de doctorat d'Etat en géographie, Faculté Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 1998.
6-Perroux(F), L'économie du XXème siècle, 2éme éd. Paris, P.U.F,1964.
7- Stambouli (F.), Ksar hellal et sa région : contribution à une sociologie du changement dans les pays en voie de développement, Thèse 3 cycle , Université de Paris , 1964.
8 -Touraine(A), La société dépendante, Paris, D.UCLOT, 1976.

المقالات العربية:

1- محمد الجديدي، "***تطوّر العلاقات بين المدن و المحيط في الساحل التونسي***"، المجلة الجغرافية التونسية، عدد 15، 1987.

2- محمد الجديدي،"***النمو الصناعي بالساحل التونسي***"،المجلة الجغرافية التونسية عدد 1 ،سنة 1978.

المقالات الأجنبية:

1-Belhedi Amor, "Développement régional et local", quelques aspects du développement régional et local en Tunisie, cahiers du Cérès, séries géographique, N°20, Tunis1998.
2-Katalyn kolosy, « le développement local : réflexion pour une définition théorique du concept », annuaire horizon local de global net, 2006.
3-Lavergne(M)&Duvigneau(G),"Monde arabe : le retour du local", peuples méditerranéens, N°72-73,Juillet- decembre1995.
4- Nisbet (R.A), "Moral values and community", International review of community development N.5, 1960.